اتفاقيات [A1]
لاهاي
للأطفال
شبكة [A2] واسعة الانتشار
الدول المتعاقدة في اتفاقية أو أكثر من اتفاقيات لاهاي للأطفال (حتى يوليو 2005)

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأرجنتين
اسبانيا
أستراليا
إسكتلندا
إسرائيل
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
أندorra
أوروجواي
أوزبكستان
أيرلندا
أنجلترا
إيطاليا
باراغواي
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنما
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروسيا
تايلاند
تركمانستان
تركيا
تينيداد وتوباغو
جزر البهاما
الجمهورية التشيكية
جمهورية الدومينيكان
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جواتيمالا
جورجيا
الدنمارك
رومانيا
زيمبابوي
سان مارينو
سانت كیتسرز ونیف برونیstan
سری لنکا
السلفادور
سلوفاکیا
سلوفنیا
السوید
سویس
شیلی
صریبا والجبل الأسود
الصين
غینیا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندیا
فریجی
قبرص
كرواتیا
كندا
كوستاریکا
کولومبیا
لاتفیا
لکسمبورج
لیتوانیا
مالطا
المجر
مدغشقر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريسشيوس
موناكو
النرويج
النمسا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليونان
حماية الأطفال عبر الحدود الدولية [3]

لأكثر من قرن من الزمان، كان مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص - وما زال - رائدًا في مجال تطوير نظام التعاون الدولي على المستويين الإداري والقضائي، من أجل حماية الأطفال في القضايا عبر الحدود.

وبجانب الفوائد المتعددة التي تتيح على فتح الحدود الوطنية، وسهولة السفر، وانتقال العمال، وإزالة الحواجز الثقافية، فقد نتجت عن هذه العوامل أيضًا مشاكل جديدة بالنسبة للأطفال حيث أصبحت تلوثات الإتجار غير المشروع في الأطفال عبر الحدود واستغلالهم ونقلهم من دولة إلى أخرى بسبب الحرب أو الاضطرابات المدنية أو الكوارث الطبيعية مثل مشاكل عالمية كبرى.

كما يقع الأطفال ضحية للخلافات الناتجة عن انقسام الزوجين في حالات الزواج المختلط، والتي يمكن أن يؤدي إلى نزاعات بشأن الحضانة والإقامة، أو إلى قيام أحد الوالدين باختطاف الطفل، وصعوبة استمرار الاتصال بين الطفل والوالد عند إقامتهم في دول مختلفة، ومصاعب تحصيل نقية الطفل، ومظاهر الاستغلال التي قد تصاب بهم نقل الأطفال من دولة إلى أخرى ناتجة للتبني عبر الحدود أو أي ترتيبات أخرى قصيرة المدى.

وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) على أنه لا يمكن تحقيق الحماية الفعالة لحقوق الأطفال عبر الحدود دون وجود تعاون دولي وثيق في هذا المجال. إن اتفاقيات لاهاي الثلاث الحديثة الخاصة بالأطفال والتي تم إقرارها على مدى الخمسة وعشرين عامًا الماضية، توفر الأليا العملية اللازمة لتمكين الدول من العمل سويًا ما بينها شاركت هذه الدول مسؤولية حماية الطفل.

توفر اتفاقيات لاهاي الخاصة بالأطفال أنظمة وإجراءات عملية لتطبيق بعض المبادئ التي عبرت عنها - بصورة أكثر توسعًا - اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1989 لحقوق الطفل.
لمزيد من المعلومات عن:

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

<www.hcch.net>

لأكثر من مائة وعشرة أعوام، دأب مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وهو منظمة دولية حكومية، بيلغ عدد الدول الأعضاء فيها نحو سبعين دولة من مختلف القارات، على توفير الأمن والحماية للأفراد والأعمال الذين تتخطى حركتهم وأنشطتهم حدودهم الوطنية.

وتوقع على عاتق مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص مسؤولية الموافقة بين قواعد القانون الدولي الخاص على المستوى العالمي، وذلك من خلال إعداد ودراسة وتبني اتفاقيات لاهاي (اتفاقيات متعددة الأطراف) بيلغ عدد الدول الأطراف بها حاليًا أكثر من مائة وعشرين دولة من مختلف أنحاء العالم.

وقد تم منذ الحرب العالمية الثانية إقرار 36 من اتفاقيات لاهاي، ويجري حاليا الإعداد لاتفاقية أخرى. وتعالج هذه الاتفاقيات موضوعات متنوعة، منها على سبيل المثال الاتفاق الدولي للطفولة، التي تتناول الحدود، التصديق على الوثائق، الحصول على الأدلة في الخارج، الوانع الضمانات لدى شخص وسيط، المسؤولية الأبوية وإجراءات حماية الأطفال، والتحصيل الدولي لنفقة الطفل والأنواع الأخرى من نفقة الأسرة.
البنية التحتية المساندة لاتفاقيات لاهاي للأطفال

سلطات مركزية

تعاون دولي من خلال سلطات مركزية.
شبكة دولية مستمرة للاتصال تضم نحو ثلاثمائة من السلطات المركزية في أكثر من تسعة دول، تعمل من أجل تحسين حماية الأطفال.

إن إحدى الصفات المميزة لاتفاقيات لاهاي الثلاث للأطفال هي الدور الذي يلعب به على عاتق السلطات المركزية في كل دولة متعاقدة كمركز للتعاون الإداري لتحقيق حماية الطفل.

وفي حالة الاتفاقيات الثلاث للأطفال، تضطلع السلطات المركزية بمهمة عامة للتعاون في مجال الحماية الدولية للطفل.
وفيما يلي عدد من المهام التي يلتقي بها على عاتق السلطات المركزية من خلال الاتفاقيات معينة:

- دورها في المثوبة على الأطفال المексودين.
- تبادل المعلومات بشأن الأطفال المعرضين للخطر.
- تشجيع الحلول المتفق عليها، أي ما كان ذلك ملائماً.
- تبادل المعلومات مع السلطات المركزية الأخرى حول الخدمات والقوانين الخاصة بحماية الطفل والطبقية في دولاها.
- مساعدة وإرشاد الأجانب الذين يسعون إلى استصدار أوامر خاصة بحماية الطفل، أو تنفيذ مثل تلك الأوامر.
- إزالة العقبات التي تعرف حالياً دون التنفيذ المланم لمختلف الاتفاقيات.

وتتمثل السلطات المركزية المسؤولة في ظل اتفاقيات لاهاي لشبكة عالمية للتعاون الدولي في مجال حماية الأطفال. ومن بين الوظائف التي تعود على الدول المشاركة في هذه الشبكة هي الفرصة التي تتاح لها لتبادل المعرفة والتجارب والخبرات الخاصة بحماية الطفل.
 شبكة قضاة دولية

اتصالات قضائية مباشرة
قضاة اتصال
نشرة القضاة
المؤتمرات القضائية والتعاون القضائي

يُعتبر وجود شبكة دولة من القضاة المعنيين بالقضايا الدولية لحماية الطفل أحد التطورات الهامة الأخرى التي شهدتها اتفاقيات لاهاي، حيث أن قيام تلك الاتفاقات بمهامها بنجاح يقضي توفر درجة معينة من التعاون القضائي - بما في ذلك الاتصالات المباشرة أحياناً - بين القضاة من مختلف الدول المعنية. كما وهم التعاون بين القضاة على المستوى الدولي أيضاً في إقرار تفسير سليم ومتقن للاتفاقيات.

إن ازدياد عدد المؤتمرات والندوات القضائية التي عُقدت مؤخراً قد أدى إلى تأسيس شبكة الاتصالات، أو "قضاة اتصال" في الدول المعنية، وهم على وجه التحديد القضاة الذين يعملون كأشخاص اتصال بهدف تسهيل الاتصالات القضائية المباشرة والتي قد تكون قضايا لاهاي في حاجة لوجودها.

كما ساهم في هذا التطور أيضاً إصدار "نشرة القضاة الخاصة بحماية الدولية للطفل" نصف السنوية.
دعم ومراقبة اتفاقيات لاهاي للأطفال

لقد انضمت حوالي تسعين دولة متعاقدة لواحدة أو أكثر من اتفاقيات لاهاي للأطفال.

تقع على عاتق أمانة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (المكتب الدائم) مهمة مراقبة ودعم تنفيذ اتفاقيات لاهاي وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء في مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، والدول الأطراف ال الاتفاقية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية.

وقد قام مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بإنشاء نظام فريد لخدمات ما بعد الاتفاقية، وذلك بهدف مراقبة عمل اتفاقيات لاهاي للأطفال، ولمساعدة الدول المتعاقدة في التنفيذ الفعلي لتلك الاتفاقيات، ولإقرار الممارسات السليمة في مجال عملها اليومي.

وإن كانت الدول المتعاقدة تستفيد من هذا النظام، فهي شريكة فيه في أن واحد.

(INCADAT)

قاعدة البيانات الدولية للأطفال المختطفين

<www.incadat.com>
قام المكتب الدائم بإنشاء قاعدة البيانات الدولية للأطفال المختطفين بهدف إتاحة الفرصة أمام الجهات المعنية للحصول مباشرة على العديد من القرارات الصادرة عن المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالاتفاقيات لاهاي لعام 1980. وتتضمن قاعدة البيانات حوالي ألف معلومة عن تلك القرارات باللغتين الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وينتقل من قاعدة البيانات الدولية للأطفال المختطفين كل من القضاة والممارسين والسلطات المركزية والباحثين وغيرهم من المعنين من كافة أنحاء العالم.

< دليل الممارسات السليمة

تم الإنتهاء من إعداد ثلاثة أجزاء من الدليل الرسمي للممارسات السليمة في ظل اتفاقية 1980، وأصدرها باللغتين الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.
< الجزء الأول: ممارسات السلطة المركزية
< الجزء الثاني: الإجراءات التنفيذية
< الجزء الثالث: الإجراءات الوقائية

< يتضمن الجزء الخاص بالأطفال المختطفين خارج نطاق اتفاقية لاهاي بموقع قاعدة البيانات الدولية للأطفال المختطفين على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) معلومات حول التطورات القانونية في ذلك القضايا والاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحوادث الاختطاف التي تخص دول

ليست أعضاء في اتفاقية 1980.

وتشمل الأساليب والوسائل التي تطبقها اتفاقية لاهاي للفنان الدولي الخاص ما يلي:

< إنشاء شبكة دولية من السلطات المركزية والأجهزة الأخرى المعنية بتنفيذ الاتفاقيات.
< دعم شبكة دولية من القضاة المعينين بالقضايا عبر الحدودية الخاصة بحماية الطفل.
<
عقد اجتماعات دورية للجنة خاصة تقوم خلالها الدول الأطراف وغيرها بمراجعة:

- التطبيق العملي للاتفاقيات.
- توفير الدعم الفني للدول فيما يختص بمسائل التنفيذ.
- المساعدة في إعداد مشروعات القوانين، وفي إصلاح السياسات.
- إصدار دليل الممارسات السليمة.
- تأسيس قاعدة بيانات دولية للقرارات القضائية (قاعدة البيانات الدولية للأطفال المختطفين: INCADAT).
- إصدار نشرة القضية نصف السنوية الخاصة بالحماية الدولية للطفل.
- تنظيم ودعم ندوات وحلقات دراسية تدريبية أو تعريفية للمعنيين بأداء اتفاقيات الأطفال من القضاة والعاملين بالسلطات المركزية وغيرهم.
- إعداد الإحصائيات ذات الصلة بتطبيق الاتفاقيات: قاعدة البيانات الإحصائية الدولية للأطفال المختطفين، ICAC (قاعدة البيانات الإحصائية الدولية للتنبي)، بما في ذلك إنشاء نظم إلكترونية لإدارة القضايا.
المحتويات

الاختطاف الدولي للطفل

الإيذاء عبر الحدود الدولية

الحماية الدولية للطفل

مشروع اتفاقية لاهاي للتحصيل الدولي لنفسة الطفل والأنواع الأخرى من نفقة الأسرة.

المبادئ التحتية المساندة لاتفاقيات لاهاي للأطفال.

دعم ومراقبة اتفاقيات لاهاي للأطفال.
ال少爷 الدولي للطفل
حوالي 80 دولة متعاقبة

تسعى اتفاقية لاهاي التي تم إقرارها في 25 أكتوبر 1980 والخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل إلى مكافحة اختطاف الطفل بواسطة أحد والديه، وذلك من خلال وضع أسلوب للتعاون بين السلطات المركزية، وإتخاذ الإجراءات السريعة اللازمة لإعادة الطفل إلى الدولة التي يقيم بها تحت الظروف العادية.

وتقوم السلطات المركزية في كل دولة بمد يد المساعدة في مجال العثور على الطفل المختطف، والعمل - إذا كان ذلك ممكنًا - على إعادةه بطريقة طوعية، أو لإيجاد حل سلمي للمشكلة. كما تقوم هذه السلطات أيضًا بالتعاون لمنع إلحاق أي ضرر آخر بالطفل، وذلك بواسطة البدء، أو المساعدة في البدء في أخذ إجراءات إعادة الطفل وعمل الترتيبات الإدارية اللازمة لتأمين عودته بسلام.

لقد ساهمت اتفاقية لاهاي لعام 1980 في حل الألف من قضايا اختطاف الأطفال، كما وقفت حالات دون وقوف عدد كبير آخر من مثل هذه الحوادث وذلك من خلال وضوح رسالتها (الاختطاف يلحق الأذى بالأطفال الذين يحق لهم الاتصال بكل من الوالدين) وبساطة أسلوبها القانوني الأساسي (أمر إعادة الطفل).

ومن المتوقع أن يستمر عدد الدول الأطراف في الزيادة، مما يؤدي إلى استمرار اتفاقية لاهاي لعام 1980 في القيام بدورها الهام خلال القرن الحادي والعشرين.

تساهم اتفاقية لاهاي لعام 1980 في تفعيل الحقوق الأساسية للطفل، وقد وجدت قرارات المحاكم في أنحاء مختلفة من العالم أن هذه الاتفاقية تنقى تماماً الدستور الوطنية والẠI حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

يتضمن الجزء الخاص بالاختطاف الطفل على موقع مؤتمر لاهاي بشبكة المعلومات الدولية أحدث المعلومات الخاصة بوضع اتفاقية 1980، وعناوين السلطات المركزية بالتفصيل، وللذا العرض، والمزيد من المعلومات الخاصة باتفاقية 1980، يرجى زيارته الموقع المذكور (www.hcch.net).

"بيق للطفل الذي يقيم والداً في دول مختلفة الاحتفاظ بعلاقات شخصية بكل من أبوه والامتصال بهما بصورة منتظمة وأمنة، إن لم تقتضي أي ظروف استثنائية ما يخالف ذلك ...") المادة 10-2 من اتفاقية حقوق الطفل.
مشروع [A10] اتفاقية لاهاي للتحصيل الدولي لنفقة الطفل والأنواع الأخرى من نفقة الأسرة.

بدأت في لاهاي في عام 2003 المفاوضات الخاصة بوضع مشروع اتفاقية عالمية للتحصيل الدولي لنفقة الطفل والأنواع الأخرى من نفقة الأسرة.

إن هذه الاتفاقية الجديدة التي تهدف إلى وجود نظام دولي أكثر بساطة وكفاءة وأقل تكلفة للحصول على نفقة الأطفال والفئات الأخرى التي يجب إعالتها، يمكن أن يستفيد منها عشرات الآلاف من الأطفال وغيرهم من يستحقون النفقة في كافة أنحاء العالم. ويأمل المعنيون الانتهاء من مفاوضات هذه الاتفاقية في وقت مبكر من عام 2007.

وستعتمد هذه الاتفاقية على الأليات الفعالة الموجودة مسبقًا كاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1956 (اتفاقية نيويورك) الخاصة بتحصيل النفقة في الخارج، واتفاقيات لاهاي لعام 1973 الخاصة بإجراء وتنفيذ القرارات المتعلقة بالالتزامات التمويلية، وبالقانون الذي يمكن تطبيقه بخصوص هذه الالتزامات.

← تشجع المادة 27-4 من اتفاقية حقوق الطفل انضمام الدول للاتفاقيات التي تسهل التحصيل الدولي لنفقة الطفل.
الحماية الدولية للطفل

سوف يبلغ قريباً عدد الدول المتعاقدة ثلاثين دولة

إن اتفاقية لاهيتي تم إقرارها في 19 أكتوبر 1996 والخاصة بالسلطة القضائية، والقانون الملزم، وإقرار، وتنفيذ، والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية وإجراءات حماية الأطفال؛ تهدف إلى إيجاد آلية للتعاون الدولي الفعال في قضايا حماية الطفل، وتوفير فرصة فريدة لمد حماية الطفل بين مختلف النظم القانونية ذات الخلفيات الثقافية والدينية المتعددة.

وتشتمل اتفاقية لاهيتي لعام 1996 بنطاق واسع من قضايا الحماية الدولية للطفل؛ بدءاً من النزاعات الأبوية حول حضانة الطفل أو الاتصال به، إلى حماية المراهقين الهاربين؛ ومن السلطة القضائية فيما يتعلق باللاجئين أو الأطفال الذين تم نقلهم إلى دولة أخرى، إلى إسكان الأطفال في الخارج بدور الرعاية الاجتماعية أو مؤسساتها؛ ومن اختيار القانون الملزم لتحديد من يتعين عليه تحمل المسؤولية الأبوية تجاه الطفل، إلى الاعتراف بسلطات معينة في التمثيل.

الأحكام المنسقة لاتفاقية لاهيتي لعام 1996:

- السماح لأي دولة يوجد بها الطفل باتخاذ إجراءات طارئة أو موافقة لحمايته.
- تحديد أي من قوانين الدولة يمكن تطبيقها، والسلطات التي لها صلاحية اتخاذ الإجراءات الضرورية للحماية.
- تحميل سلطات الدولة التي يقيم بها الطفل بصورة منتظمة المسؤولية الأساسية.
- تفادي احتكار تعارض القرارات والعمل على إقرار وتنفيذ الإجراءات التي تتخذها إحدى الدول المتعاقدة في جميع الدول المتعاقدة الأخرى.

- تعكس اتفاقية عام 1996 مبدأ "أفضل مصالح الطفل" الذي نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في مادتها الثالثة، كما توفر للدولة الأسلوب العملي للواجهة - جزيئاً على الأقل - بالالتزامات التعاون التي تنص عليها العديد من مواد اتفاقية حقوق الطفل، ومنها المواد 21 (هـ)، 22، 34 و35.

- تمثل الشروط الخاصة بالتعاون هكذا لشبكة عالمية لحماية الطفل على مستوى الدولة، تستفيد منها بناء متعدد من الأطفال المعرضين للمخاطر.
التبني عبر الحدود الدولية

نحو 70 دولة متعاقدة

تضمن اتفاقية لاهاي التي تم إقرارها في 29 مايو 1993 والخاصة بحماية الأطفال والتعاون في مجال التبني عبر الحدود، آليات وقائية تضمن أن يتم هذا التبني في ظل مراعاة أفضل مصالح الطفل وحقوقه الأساسية.

وتقرر اتفاقية لاهاي لعام 1993 أن التبني عبر الحدود قد يضمن ميزة إيجاد أسرة دائمة لطفل لا يمكن إيجاد أسرة مناسبة له في وطنه الأم، وإن كانت تشتري الأخطاء بعين الاعتبار إمكانية إسكان الطفل في وطنه الأم في المقام الأول.

وتضمن اتفاقية عام 1993 نظاما للتعاون بين سلطات كل من الدول الأم والدول المستقبلة يكمل حدوث التبني عبر الحدود تحت شروط تساعد في ضمان أفضل إجراءات التبني والقضاء على كافة أشكال الاستغلال. وتهدف الآليات الوقائية للاتفاقية إلى منع احتطاط الأطفال أو بيعهم أو الإتجار بهم.

وتضمن الاتفاقية اعتراف كافة الدول المتعاقدة بعمليات التبني التي تم وفقا للاتفاقية.

--- يمكن للدول المتعاقدة تبني آليات وقائية إضافية لحماية الطفل إذا لزم الأمر.

--- تدعم لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل اتفاقية لاهاي لعام 1993 القائمة على أساس المادة 21 من اتفاقية حقوق الطفل.

--- رحبته كل من الدول الأم والدول المستقبلة باتفاقية لاهاي لعام 1993.

--- توفر الاتفاقية للذين يرغبون في التبني قدرًا كبيرًا من وضوح الرؤية والشفافية وذلك من خلال إجراءات واضحة ومنع جنّي فوائد مادية غير مشروعة.
HCCH

HCR

 Möetmer Lahayîlî lî-le-Qânûnî l-Dîwâî l-Khâchîsh

(HCCH) Möetmer Lahayîlî lî-le-Qânûnî l-Dîwâî l-Khâchîsh

mekteb-î dâîm

Scheveningseweg 6

2517 KT The Hague

lahayî - hollanda

telifon: 0031703633003

fax: 0031703604867

secretariat@hcch.net

bîrîd el-ektrooni: secretariat@hcch.net

http://www.hcch.net


http://www.hcch.net